بعد التوقيع على الصفقة مع الأمير ، اجتمع ارلوزوروف مع المندوب السامي الذي لم يطالب بالغائها ، بل أشار الى عدم القيام بخطوات مستقلة أخرى من قبل اليهود ، قد تؤدي الى افشال تلك الاتفاقية ، التي تعتبر نافذة للاستيطان اليهودي في شرق الاردن . وقد حدث تناحر ، داخل وزارة المستعمرات طيلة أسابيع معدودة بغية الوصول الى افضل الطرق وابسطها لمنع استيطان اليهود على اراضي الأمير . وفي تلك الفترة ، حاول مندوبو الإدارة الصهيونية ، في كل من لندن والقدس ، التأثير على الحكومة ، كي تتخذ موقفاً سلبياً من الاتفاقية ، وبالذات ان تمتنع عن اتخاذ خط سياسي يعارض ، مبدئياً ، فكرة الاستيطان اليهودي في شرق الاردن . وفي الثاني من شباط ١٩٣٣ ، تقابل ارلوزوروف ثانية مع المندوب السامي ، وقد حضر الى جانب ارلوزورف ناحوم سوكولوف ، رئيس المنظمة الصهيونية ، وعموئيل نيومان . حيث كرر الزعماء اليهود تبريراتهم بشأن الاستيطان في شرق الاردن ، وعندها رد المندوب السامي بقوله : إن معارضة الاتفاقية لم تكن بسبب الصحافة العربية الصفراء فقط ، كما يدعي ارلوزوروف ، وانما من قبل اوساط لها نفوذها . وإنه يجب على الحكومة التأكد من أن ذهاب اليهود الى شرق الاردن لا يرافقة التورط الزائد [٦٤] .

وأخيراً تسلم المندوب السامي ، يوم ١٣ شباط ١٩٣٣ ، التعليمات من وزارة المستعمرات ، والتي تقضي بوجوب منع الاستيطان اليهودي في شرق الاردن . وفي اعقاب هذه التعليمات ، اوضح المندوب لكل من الأمير وارلوزوروف ، ان الحكومة البريطانيه لا تعارض تأجير الاراضي ، ولكن اذا ما اثيرت مشكلة الاستيطان اليهودي هناك ، فان الحكومة ستحدد الموعد الملائم لذلك ، بناء على الاعتبارات الأمنية . واذا ما طلب الأمير البدء بالاستيطان الفوري ، فان المندوب لن يتردد مطلقاً في الرفض .وهمس المندوب السامي في اذن ارلوزوروف قائلاً : أنه « لا يزال يعتقد بان الاستيطان اليهودي في شرق الاردن سيتم في يوم ما ، وهو ما سيكون حلاً لمشاكل كثيرة ، وان المسألة هي قضية الوقت الملائم » [٦٥] .

وتم في الثاني والعشرين من نيسان ١٩٣٣ ، عقد الاجتماع الحاسم بين وزير المستعمرات والمندوب السامي في القدس : حيث تقرر ، أنه لا توجد امكانية ، في الظروف الراهنة ، لتنفيذ الاستيطان خلال سنة على الاقل ، وان الحكومة لا تستطيع التعهد ، بهذا الشأن ، حتى بعد مرور سنة . وان المندوب السامي هو الذي سيحدد شروط العمل الاستيطاني ، عندما يحين الوقت الملائم لذلك . وأشار الى وجوب توفر الشروط التالية :

اولاً ، يجب ان يتم الاستيطان من قبل شركة يتم انشاؤها لهذا الغرض ، وليس من قبل الوكالة اليهودية او إحدى مؤسساتها الحالية .

ثانياً ، يجب ان تتحمل الشركة المذكورة النفقات السنوية لقوات الأمن التي ستجري اضافتها الى هناك بسبب الاستيطان اليهودي .

ثالثاً ، سيتم تعزيز قوات الأمن في إطار حرس الحدود الحالي ، اي دون اشراك اليهود .

رابعاً ، يجب أن يترك للعرب الذين يعيشون على الأرض التي ستشتريها الشركة حصة من الأرض تمكنهم من العيش .

خامساً ، يقوم المندوب السامي بتحديد المناطق التي يسمح فيها بالاستيطان [٦٦] .